

Distr.: General
26 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ
مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الرابطة التضامنية للمجتمع المدني في منطقة البحر الأسود، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



بيان

مقدمة

ينص إعلان الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة (١٩٩٣) على أن العنف ضد المرأة هو مظهر لعلاقات قوى غير متكافئة بين الرجل والمرأة عبر التاريخ، أدت إلى هيمنة الرجل على المرأة وممارسته التمييز ضدها والحيلولة دون هوضها الكامل، وأن العنف ضد المرأة هو من الآليات الاجتماعية الحاسمة التي تُفرض بها على المرأة وضعية التبعية للرجل.

مسألة العنف

يمثل العنف ضد المرأة عقبة أمام تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلام. والعنف ضد المرأة ينتهك ما لها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويحل بتمتعها بها أو يحول دونه.

إن قيام بيئة تحافظ على السلام العالمي وتؤدي إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية وإلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا للمبادئ المتمثلة في الامتناع عن التهديد باستخدام القوة وعدم استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي وفي احترام السيادة على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، يشكل عاملا مهما من عوامل النهوض بالمرأة.

وللمرأة الحق في التمتع بأعلى المستويات الممكنة من الصحة البدنية والعقلية. ويعتبر التمتع بهذا الحق أمرا ضروريا لحياتها ورفاهها وقدرتها على المساهمة في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة.

ويوجد الآن في العالم أكثر من مليار نسمة يعيشون في ظروف فقر غير مقبولة، معظمهم في البلدان النامية، والأغلبية الساحقة منهم من النساء. ولفقر أسباب شتى، من بينها أسباب هيكلية. والفقر مشكلة معقدة ومتعددة الأبعاد، ذات منشأ وطني ودولي على السواء.

وتعتبر العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين أحد العوامل الرئيسية التي تفسر عجز النساء عن حماية أنفسهن من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتؤثر على كيفية تعايشهن مع فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. كما أنها تشكل السبب الجذري للعنف ضد المرأة. وبشكل أكثر تحديدا، فإن العنف الجسدي، والتهديد بالعنف الجسدي، والعنف الجنسي والإكراه قد تشكل كلها

عوامل هامة مرتبطة بانتقال فيروس نقص المناعة البشرية للنساء من جميع الأعمار وفي مجموعة من البيئات.

وهناك فروق كبيرة في إمكانات وصول المرأة والرجل إلى الهياكل الاقتصادية في مجتمعاتهما والفرص المتاحة لهما للسيطرة عليها. وفي معظم أنحاء العالم، تغيب المرأة في واقع الأمر عن مجالات صنع القرار الاقتصادي، أو يأتي تمثيلها ناقصا في هذه المجالات، بما فيها صياغة السياسات المالية والنقدية والتجارية وغيرها من السياسات الاقتصادية، علاوة على النظم الضريبية والقواعد التي تنظم دفع الأجور.

وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق كل فرد في أن يشترك في حكومة بلده. وتمكين المرأة من أداء دورها ونيلها للاستقلال الذاتي وتحسين مركزها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي أمر ضروري لتحقيق الحكم والإدارة والتنمية المستدامة على أساس الشفافية والمساءلة في جميع جوانب الحياة.

وقد استعرضت دراسة حديثة الأبحاث الأصلية حول أوجه التقاطع بين العنف الذي تتعرض له المرأة من العشير وخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وسلطت الضوء على الفرص المتاحة لإجراء أبحاث جديدة ووضع برامج جديدة. وجرى استعراض إحدى وسبعين مقالة تعرض بحثا أصليا، خضعت لاستعراض الأقران، أُجريت عن إناث تبلغ أعمارهن ١٢ سنة فما فوق حول العلاقات بين الجنسين خلال العقد الماضي (١٩٩٨-٢٠٠٧). وكان معيار الإدراج هو أن تتناول الدراسة عنف العشير وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز باعتبارهما عاملي خطر مشتركين. ويختلف مدى انتشار عنف العشير وعدوى فيروس نقص المناعة البشرية بين النساء في العالم، ولكن خطر كل من عنف العشير وعدوى فيروس نقص المناعة البشرية/العدوى المنقولة بالاتصال الجنسي لا يزال مرتفعا لدى الإناث، بشكل مستقل ومتزامن. وتفاوتت المقارنات بين النساء الحوامل لفيروس نقص المناعة البشرية والنساء غير الحوامل للفيروس حسب المنطقة الجغرافية، إذ ذكر أن المرأة الأفريقية الحاملة لفيروس نقص المناعة البشرية تسجل معدلات إيذاء أعلى، في حين اختلفت النتائج بالنسبة للنساء الحوامل للفيروس في الولايات المتحدة الأمريكية. وتؤيد الدراسات عن مختلف السكان وجود علاقة معقدة زمنية وبيولوجيا بين خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والتعرض مدى الحياة للعنف وتعاطي المخدرات، وتزيد من تعقيدها معايير اتخاذ القرارات بشأن الجنس ونوع الجنس. وتزداد مخاطر الجنس المرتبطة بعنف العشير من خلال سلوك الذكور والإناث كليهما، وتؤثر الآثار الفسيولوجية للعنف على النساء في كل مراحل الحياة. وثمة حاجة لمزيد من البحوث الفسيولوجية والنوعية عن آليات الانتقال المعزز؛

وتعتبر الدراسات المستقبلية حاسمة لمعالجة قضايا السببية والتزامن. ويجب أن تركز جهود الوقاية على الحد من عنف العشير الذكور ومن أنماط سلوك الذكور المحفوفة بمخاطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في إطار العلاقات الحميمة.

ويعتقد بعض المؤرخين أن تاريخ العنف ضد المرأة مرتبط بتاريخ النساء اللواتي يُعتبرن في حُكم المتاع ويُحدّد لهن دور جنساني يصبح بموجبه مطيعات للرجال والنساء الأحراريات.

وتفيد منظمة الصحة العالمية أن العنف ضد المرأة يضع عبئا مفرطا على خدمات الرعاية الصحية، ويجعل النساء اللواتي يتعرضن للعنف أكثر حاجة للخدمات الصحية وبتكلفة مرتفعة مقارنة مع النساء اللواتي لا يتعرضن للعنف. وقد أظهر العديد من الدراسات وجود علاقة بين إساءة معاملة المرأة والعنف الدولي. وتبين هذه الدراسات أن إساءة معاملة المرأة في المجتمع المعني تعدّ إحدى أفضل أدوات التنبؤ بوقوع العنف على المستوى الدولي وعلى المستوى القطري.

وتعتبر المرأة أكثر عرضة للوقوع ضحية عنف الشخص الذي ترتبط معه بعلاقة حميمة، وهو ما يسمى عادة "عنف العشير". ويمكن للمرء فهم تأثير العنف المترلي في مجال العنف ضد المرأة عندما يدرك حقيقة أن ٤٠ إلى ٧٠ في المائة من جرائم قتل النساء يرتكبها أزواجهن أو أصدقاؤهن. وتُظهر الدراسات أن العنف ليس جسديا على الدوام، وإنما يمكن كذلك أن يكون نفسيا ولفظيا. وفي مجال العلاقات بين غير المتزوجين، يسمى هذا عادة "العنف أثناء اللقاءات مع الجنس الآخر"، في حين أنه في إطار الزواج يسمى "العنف المترلي". وعادة ما لا يتم إبلاغ الشرطة بحالات عنف العشير، ومن ثم يعتقد كثير من الخبراء أن من الصعوبة بمكان تحديد نطاق المشكلة الحقيقي. والمرأة هي أكثر عرضة للقتل من جانب عشير مقارنة مع الرجل. ففي عام ٢٠٠٥، قُتلت ١٨١ امرأة في الولايات المتحدة على أيدي عشرائهن، مقارنة مع ٣٢٩ رجلا. وفي إنكلترا وويلز، يُقتل كل عام ما يقرب من ١٠٠ امرأة على أيدي عشراء أو عشراء سابقين، في حين قُتل ٢١ رجلا في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠٠٨، قُتلت ١٥٦ امرأة في فرنسا على أيدي عشرائهن مقارنة مع ٢٧ رجلا.

وعلى الرغم من أن هذا الشكل من أشكال العنف غالبا ما يتم تصويره كقضية في سياق العلاقات بين الجنسين، فإنه يحدث أيضا في العلاقات بين السحاقيات، والعلاقات بين البنات وأمهاهن، والعلاقات بين رفاق الغرفة، والعلاقات المترلية الأخرى التي يكون طرفها امرأتين. والعنف ضد المرأة في إطار العلاقات بين السحاقيات شائع، شأنه في ذلك شأن العنف ضد المرأة في العلاقات بين الجنسين.

مسائل تشريعية

نُظِّمت العديد من الاجتماعات والحملات والمؤتمرات بهدف تعزيز التشريعات لمكافحة العنف ضد النساء والأطفال ومعاقبة مرتكبيه. وطلب العديد من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وجماعات الدعوة والهيئات الدولية، مثل الأمم المتحدة، من المشرعين حماية المرأة بصياغة تشريع شامل يعترف بأن العنف ضد المرأة هو شكل من أشكال التمييز ضدها وانتهاك لحقوق الإنسان الخاصة بها. وتم حث المشرعين على تعريف "التمييز ضد المرأة" بأنه كل تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه عرقلة أو إبطال الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل. كما طلبت أيضا من المشرعين النص على أنه لا يجوز التذرع بأي عرف أو تقليد أو اعتبار ديني لتبرير العنف ضد المرأة. ومن المهم أن نلاحظ أن تعريف "العنف ضد المرأة" أريد له أن يكون شاملا، بحيث يندرج ضمنه العنف المتزلي، والاعتداء والتحرش الجنسي، والزواج المبكر، والزواج القسري، وختان الإناث، واختيار جنس المولود قبل الولادة، واختبار العذرية، والتطهير من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وما يسمى "جرائم الشرف"، والاعتداء بالحمض، والجرائم المرتكبة فيما يتعلق بمهر العروس، وسوء معاملة الأرامل، والحمل القسري، والاتجار والاستعباد الجنسي.

خاتمة

على الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق في معالجة هذه المسألة، بما في ذلك المكاسب والتحسينات الملموسة، لا يزال ثمة الكثير مما يتعين القيام به للتغلب على التحديات القائمة.